الأهرام

المصدر: الاحرار

التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٨

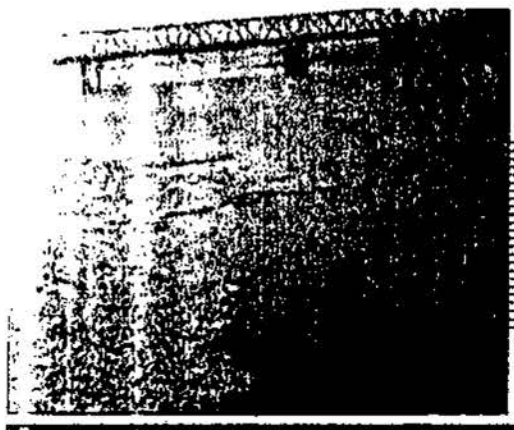

النيل في خطر

أثيوبيا تعتزم بناء مجموعة من السدود لانتاج الكهرباء دون انتظار مشورة الدول الأخرى

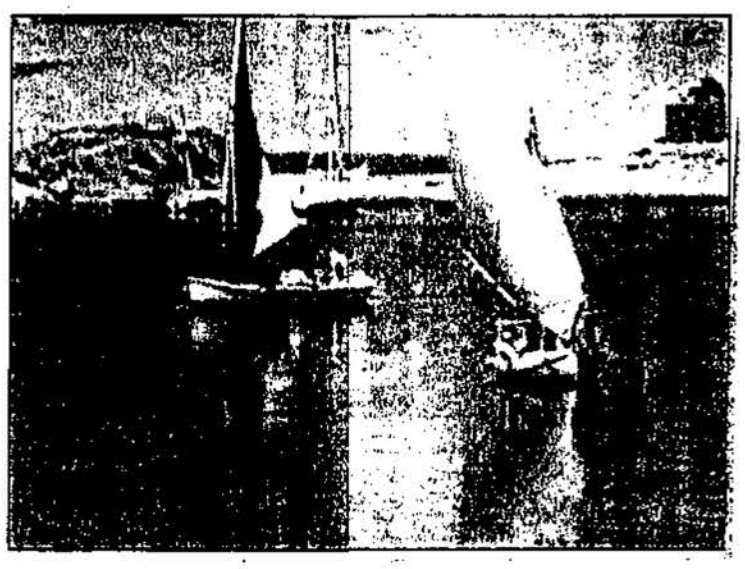

مصر تعانى من عطش حاد فى ٢٠٢٥ وإسرائيل تطالب بحقها فى المياه العربية

د. رشدى سعيد

م. عبد العظيم أبو العطا

الأطماع الإسرائيلية تطل برأسها فى منابع النيل بقلب أفريقيا من جديد

السادات قدم المشروع.. والقوى الوطنية رفضته والصهاينة مصرون عليه

لنختلف.. نتفق.. نتحاور.. نتخانق.. كله يجوز إلا النيل!!

فليس مسموحا لأحد مهما كان حتى دول الحوض- باللعب فى منابعه باعتبار أن أية محاولة للتأثير فى موارد النهر من شأنها - مهما صغرت - أن تقضى باعدام المستقبل التنموى لمصر ان لم يكن اعدامها تماما.

وقد عرفت مصر ذلك منذ القدم، واهتمت بالنيل، وأحبته حتى التقديس والعبادة.

ولم تتوقف عن رعايته، واحترامه، وآمنت بمقولة المؤرخ العظيم هيرودوت وظلت تتعامل مع النيل باعتباره واهب الحياة.

ورغم تطور المبادىء العامة للقانون الدولى فى مسألة معالجة نظم المياه الدولية وقواعد هلسنكى رغم ذلك فإن دولة مثل أثيوبيا مازالت تشكل «صداعا» مزمنا لدول حوض النيل وبخاصة مصر والسودان، من خلال مشروعاتها الخاصة المقترحة للرى وانتاج الكهرباء والتى لا تخلو من أياد أجنبية تلعب فى منطقة الحوض بغرض مصلحة خاصة لها.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

وهى مشروعات واقتراحات ليست جديدة، بقدر ما هى قديمة ومرتبطة بمشروع السد العالى - كما تقول د. أجية يونان - حيث استمرت الولايات المتحدة وبريطانيا دول الحوض فى الضغوط على مصر ، فقد طالبت السودان أثناء عمليات انشاء السد وايعاز من الدول الكبرى بضرورة الاتفاق مع مصر على حصتها فى مياه النيل قبل البدء فى اية اعمال تتعلق بانشاء السد.

وايد البنك الدولى المطالب السودانية رغم كون السودان لم يكن عضوا بالبنك.

وكانت اثيوبيا قد أعلنت فى جريدتها الرسمية اثيوبيان هيران فى ٢٦ فبراير ٥٦ انها سوف تحتفظ لاستعمالها الخاص مستقبلا بموارد النيل وتصرفاته فى الاقليم الاثيوبى... وبما يعنى أنها سوف تتدخل فى مصير ٨٦٪ من ايراد النهر.

ووزعت مذكرة رسمية على جميع البعثات الرسمية الدبلوماسية فى القاهرة تضمنت احتفاظها بحقها فى استعمال موارد المياه النيلية لصالح شعب اثيوبيا.. بغض النظر عن احتياجات الدول المستفيدة الأخرى.

وقام مكتب استصلاح الأراضى الزراعية الأمريكية بدراسة مجانية لصالح اثيوبيا لتنمية الأراضى الزراعية وتوليد الكهرباء، وذلك على طول ٢٢٠٠ كيلو متر من الحدود مع السودان فيما بين عامى ١٩٥٨ و١٩٦٤ - فترة الانتفاضة الثورية لمصر ضد الاستعمار فى افريقيا وضد الاتجاهات الامريكية.. وهى ايضا مرحلة انشاء السد التى قدمت امريكا فى بداية الأمر عرضا لتمويله ثم تراجعت عنه وفرضت مع بريطانيا على البنك الدولى ليتراجع عن تمويله واضطرت مصر لتاميم قناة السويس بما استتبعه من صراعات فى المنطقة ووصلت جملة السدود التى اقترحها وقام بدراستها المكتب الامريكى ١٣٢ سدا، وكانت اثيوبيا - فقط - مجرد جرس انذار «دقته» امريكا لتخويف مصر من امكانية استخدام دول المنبع فى ضرب مصر.

ولم تتوقف منذ ذلك التاريخ محاولات استخدام ورقة دول المنبع كلما لاحت فى الافق ازمة خلاف مع مصر..

لعبة اسرائيل

وبدات اسرائيل استخدام نفس اللعبة الامريكية القديمة، فحينما واجه السادات فى ١٩٨٠ ضغطا جماهيريا رافضا للاقتراح الخاص بمد اسرائيل بمياه النيل، حاولت اسرائيل استخدام ورقة اثيوبيا القديمة لارغام السادات على تنفيذ اقتراحه، وبدات الجهود الاسرائيلية لمساعدة الاثيوبيين فى المطالبة باعادة تقسيم مياه النيل مرة اخرى، واكد ممثل أثيوبيا فى قمة لاجوس فى ١٩٨٠ «انه لا توجد اتفاقيات دولية حتى الآن بشأن توزيع حصص النيل...»

وهو نفس ما يؤكده الآن رئيس الوزراء الاثيوبى زيناوى من عزم حكومته على بناء مجموعة من السدود لانتاج الكهرباء والرى... ودون الرجوع لدول الحوض الأخرى... وتعامل رئيس الوزراء الاثيوبى مع الأمر كالذى على راسه «بطحة» واكد فى نهاية تصريحاته انه لا توجد اية عمليات تمويل خارجية للمشروع، فى سبيله لتاكيد عدم وجود اى دعم اسرائيلى.. وهو ما تستبعده المعطيات الحالية.. خاصة وان اسرائيل حريصة دائما على دس انفها فى منطقة المنابع الاثيوبية طمعا فى مياه النيل وحرصا منها على مواجهة ما تعتبره محاولات تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية.

وتعتبر الفترة الكاشفة للابعاد الدولية التى تحكم الصراع فى اطار حوض نهر النيل هى الفترة التى واكبت الاعلان عن مبادرة مصرية صرح بها الرئيس انور السادات فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٩ واكد اعتزامه مد مياه النيل للقدس حسب ما يقوله حسنين هيكل فى كتابه - خريف الغضب - وما تلا ذلك من رسائل متبادلة بين الرئيس السادات وبيجن فى أغسطس ١٩٨٠

وقد كان التصريح بمثابة باعث - كما يقول كامل زهيرى فى كتابه - النيل فى خطر - كان باعثا على الكشف عن مطامع اسرائيلية عميقة فى استغلال مياه النيل عبر مشروعات سابقة وحالية.

حيث تقدم «تيودور هيرتزل» بمشروع اتفاقية للحكومة المصرية فى ١٩٠٣ لمنح الصهاينة امتياز التوطن فى سيناء، ويتضمن الامتياز حق استغلال مياه النيل من خلال سحبها بانفاق تمر تحت قناة السويس ، ورفض سير ويليام أ. جارستين وكيل نظارة الأشغال العمومية الانجليزية انذاك المشروع من منطلقات فنية كما يقول د. عبد العظيم أبو العطا - وحاول هيرتزل الضغط على الحكومة المصرية لقبول المشروع عبر الحكومة الانجليزية الا أنه لم ينجح بسبب احتياج الانجليز لمياه النيل لانتاج القطن اللازم لمصانعهم فى انجلترا.

ثم يأتى مشروع «اليشع كالى» والمعروف بمشروع «مياه السلام» الذى يقضى باستخدام اسرائيل ٥٪ من مياه النيل لرى النقب الشمالى عبر انابيب تمر تحت قناة السويس بجانب الاسماعيلية حيث تصب المياه فى الجانب الآخر فى قناة مسطنة بالخرسانة حتى خان يونس حيث تتفرع فى اتجاهين الى غزة وبير سبع

ويتسبب المشروع الثالث «لشاؤول أرلوزوروف» ويقضى بحفر ثلاث قنوات تحت قناة السويس لتوصيل مياه النيل الى نقطة ضخ فى سيناء بالقرب من مدينة بالوظة، وتدفع فى قناة مفتوحة تسير بمحازاة ساحل سيناء الشمالى عند بداية جهاز الرى الاسرائيلى فى النقب.

ولاقت النية المتجهة لتنفيذ المشروعات معارضة قوية من القوى الوطنية فى مصر وتولد عن ذلك اتفاق لرفض مناقشة الفكرة من حيث المبدأ، لكنها فى النهاية ، فتحت العيون الاسرائيلية جيدا لامكانية استغلال مياه النيل، واتاحت لهم الفرصة للكشف عن طموحاتهم واتجاهاتهم الطامعة وبوضوح.

وظهر ذلك فى ١٩٨١ مباشرة، حيث وضعت اثيوبيا قائمة بـ٤٠ مشروعا» للرى على حوض النيل الأزرق ونهر السوباط أمام مؤتمر الامم المتحدة للبلدان الأقل نموا واعلنت انه فى حالة عدم توافر اتفاق مع جيرانهم فى أرض النيل فإنهم يحتفظون بحقهم فى تنفيذ المشروعات المقترحة من جانب واحد.

وفى تصريح للدكتور زويدى اباتى المدير العام لتنمية الأودية الأثيوبية دعا إلى توزيع مياه نهر النيل بالتساوى بين الدول التسع وانه اذا أرادت دولة ما الاستئثار بنصيب اكبر فإنها يجب أن تدفع تعويضات مناسبة لدول

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الحوض الأخرى التى ستتأثر بالكمية التى ستحصل عليها من جراء ذلك.

التصريحات الأثيوبية

ولم تتوقف التصريحات الأثيوبية بالعبث فى منابع النيل عند حد بل ذهبت التصريحات الأثيوبية إلى أن تحديد السيادة المطلقة لأثيوبيا على مياهها لا ينصب على احتياجاتها الحاضرة فقط ولكن على احتياجاتها المستقبلية ايضا.

وتبرز اهمية قرارات مؤتمر المياه الدولى التى اكدتها جمعية القانون الدولى فى دورتها الثامنة والاربعين فى نيويورك ١٩٥٨ وقواعد هلسنكى ١٩٦٦ والتى تقضى بتقييد سلطات الدول على الانظمة المائية المارة بها والواقعة فى اراضيها بشروط عدم الاضرار بباقى دول النظام واستشارتهم قبل بدء الانشاء فى أية أعمال من شأنها تغيير مواعيد المياه أو منسوبها او كمية تدفقها.

نهر النيل

ويعتبر نهر النيل كما يقول د. رشدى سعيد نهرا مركبا ينتج عن اتصال عدد من الأحواض المستقلة بعضها ببعض بأنها نشأت خلال العصر المطير الذى تلا تراجع ثلوج العصر الجليدى الأخير منذ ما يقرب من عشرة الاف سنة قبل الآن، ويبلغ طوله ٦٨٢٥ كيلو مترا وهو أطول أنهار العالم .. رغم تحفظ - د. محمد عبد النبى سعودى وتبلغ مساحة حوض النهر ثلاثة ملايين كيلو متر مربع.

ويمكن تقسيمه حسب ما جاء فى كتاب «شخصية مصر» للدكتور جمال حمدان الى ثلاثة اقاليم مائية عريضة «اقليم التصدير او المنبع ويتمثل فى الهضبة الاثيوبية وهضبة البحيرات، واقليم المجرى أو الممر «السودان» وأخيرا المصب أو اقليم الاستقبال «مصر».

ويبلغ الايراد الطبيعى لنهر النيل عند أسوان من مصادره المختلفة ٨٤ مليار متر مكعب، ويرجع الفضل للمنابع الأثيوبية وروافدها الثلاثة «نهر السوباط والنيل الأزرق ونهر عطبرة» يرجع الفضل لهم فى استمرار جريان النيل حتى البحر المتوسط.

وبنفس التقسيم السابق الذى قال به جمال حمدان لمنطقة حوض النيل ينزل المنحنى المطير من أقصى ارتفاع له فى منطقة المصب حتى نقطة العنصر تقريبا فى منطقة المصب شمال السودان ومصر ويعنى ذلك ان أكثر الدول احتياجا لمياه نهر النيل هى المنطقة المطيرة الفقيرة فى الشمال.

ولذلك حرصت مصر على تأكيد حالات الاستقرار السياسى والاجتماعى فى منطقة منابع النيل، وحرصت على ايجاد العهود والمواثيق والبروتكولات الدولية فيما بينها وبين دول المنطقة، ومنها البروتوكول الموقع بين بريطانيا العظمى وايطاليا وذلك بشأن تعيين مناطق نفوذ كل منهما فى شرق أفريقيا ووقع فى ١٥ ابريل ١٨٩١ فى روما وينص على مادته الثالثة على تعهد ايطاليا بعدم اقامة اية اعمال متعلقة بالرى على نهر عطبرة يكون من شأنها تعديل تدفق مياه النيل.

وكانت المعاهدة الثانية بين بريطانيا العظمى وأثيوبيا ، وبريطانيا العظمى وايطاليا واثيوبيا بخصوص الحدود بين السودان الانجليزى المصرى واثيوبيا واريتريا ووقعت المعاهدة فى أديس أبابا فى ١٥ مايو ١٩٠٢ ونصت على تعهد الامبراطور «فنليك» امبراطور اثيوبيا بالا يسمح بأى اعمال على النيل الأزرق أو بحيرة ثان أو نهر السوباط تعوق تدفق مياه أى منهما الى النيل إلا فى حالة موافقة الحكومة البريطانية وحكومة السودان.

وتوقع الاتفاق الثالث بين بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا فى ديسمبر ١٩٠٦ فى لندن والذى ينص فى مادته الرابعة على الحفاظ على مصالح مصر وبريطانيا فى حوض النيل وبشكل خالص التحكم فى مياه النيل وروافده مع الأخذ فى الاعتبار المصالح المحلية للدول التى يمر فيها النهر.

ووقع الملك ادوارد ملك بريطانيا العظمى الاتفاق بين الملك ليوبولد راعى دولة الكونغو فى ١٩ مايو ١٩٠٦ وينص الاتفاق على التزام دولة الكونغو المستقلة بالا تنشىء أو تسمح بانشاء أى منشآت على نهر السليمكى أو الاسانجو من شانها أن تقلل حجم المياه الداخلة إلى بحيرة البرت الا بموافقة الحكومة السودانية.

وأبرمت مصر وبريطانيا نائبة عن السودان وأوغندا وكينيا تانجا بيفتا تنزانيا اتفاقية فى مايو ١٩٢٩ والتى تقضى بانه بغير الاتفاق مع الحكومة المصرية لا يمكن القيام بأى عمل من أعمال الرى أو توليد طاقة هيدروكهربية سواء على النيل او روافده أو على البحيرات التى ينبع منها، ويكون من شانها انقاص كمية المياه التى تصل الى مصر أو تعديل تواريخ وصولها أو تخفيض منسوبها.

تحقيق
أحمد فكرى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وتم تنفيذ سد اوين بناء على المفاوضات التى جرت فى يناير ٥٣ وكانت قد بدأت فى مارس ١٩٤٨ وتتعلق بانشاء سد على شلالات أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا لصالح كل من مصر والسودان وتتضمن الاتفاقية موافقة مصر على اقامة السد واضطلاع ثلاثة مهندسين مصريين بمراقبة تنفيذ أعمال الخزانات،

وجاءت اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان لتتضمن تنظيم الحقوق المكتسبة من مشروعات ضبط مياه النهر وتوزيع فوائدها وشروع استغلال المياه الفائضة فى حوض نهر النيل والتعاون الفنى بين مصر والسودان.

وحددت الاتفاقية ما قدره ٤٨ مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان كحق مصر المكتسب قبل الحصول على الفوائد التى تستحقها مشروعات ضبط النهر وتحددت أربعة مليارات متر مكعب عند أسوان كحق مكتسب للسودان قبل الحصول على الفوائد وتضمنت الاتفاقية على انشاء السد العالى عند أسوان على أن توزع صافى فوائده «٢٢ مليار متر مكعب مياه بين مصر والسودان بحيث يكون نصيب السودان ١٤,٥ مليار متر مكعب ونصيب مصر ٧,٥ مليار متر مكعب ليصبح النصيب الاجمالى لمصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب ونصيب السودان الاجمالى ١٨,٥ مليار متر مكعب وتضمن الاتفاق الموافقة على انشاء السودان لسد الأوصيرص على النيل الأزرق وأى أعمال اخرى تراها السودان لازمة لاستغلال نصيبها.

الاعتراف

ورغم كون جميع الاتفاقيات والبروتوكولات المائية تحظى باعتراف منظمة الوحدة الأفريقية وذلك اعمالا لمبدأ احترام الحدود السياسية القائمة رغم كونها اتفاقيات وقعت فى العهود الاستعمارية ، إلا أن بعض الدول مثل اثيوبيا تضج بها وتحاول فى مرات كثيرة أن تتخلص منها، والخطورة كما يقول د. عبد الملك عودة أن مصر لم تبذل جهودا كافية لاحتواء هذه الأزمات التى تعرف انها قادمة.. قادمة وأن محاولات التسكين والاحتواء لا تعنى انهاءها

ولا ينفى ذلك دور منظمة «الأندوجو» والتى دعت لها مصر... ولا ينفى أيضا المساعى الدبلوماسية والمساعدات الفنية التى تقدمها الحكومة المصرية لدول الحوض

والتى تعرف أكثر من غيرها أن مصر فى حاجة لكل قطرة مياه خاصة وأن اجمالى الموارد المائية لمصر حسب تقرير البنك الدولى فى ١٩٩٠ - كانت ٦٣,٥٠ مليار متر مكعب منها ٥٥,٥ مليار متر مكعب مياه سطحية تمثل نصيب مصر وحقها المكتسب فى مياه النيل بينما يبلغ مقدار المياه الجوفية ٣,١ مليار متر مكعب منها ٢,٦ مليار متر مكعب من المياه الجوفية غير المتجددة او العميقة وتتمثل الموارد غير التقليدية فى ٤,٩ مليار متر مكعب مياه معالجة منها ٤,٧ مليار متر مكعب ناتجة عن معالجة مياه الصرف الزراعى بينما يبلغ مقدار مياه التحلية ٠,٢ مليار متر مكعب.

وتغطى الموارد المتاحة حاليا لمصر احتياجاتها المائية الحالية التى تبلغ ٥٧,٤ مليار متر مكعب منها ٣,١ مخصصة للشرب والاستخدامات المنزلية ٤,٦ مخصصة للصناعة بينما يبلغ الاستهلاك الزراعى ٤٩,٧ مليار متر مكعب بنسبة ٨٤٪ من اجمالى الاحتياجات المائية.

وقد تنجح الموارد المتاحة فى عام ٢٠٠٠ حينما يصل سكان مصر الى ٦٢ مليون نسمة فى تغطية الاحتياجات المائية خاصة وان هناك احتمالات اضافية من ١٠ مليارات مترمكعب من المياه بسبب زيادة طاقة التحلية ومعالجة مياه الصرف الصحى والزراعى واستكمال مشروع مياه جونجلى المتعثر بسبب حالة عدم الاستقرار السياسى فى جنوب السودان فضلا عن عمليات الترشيد المستهدف ، تصل احتياجات مصر الى ٧٠,٥ مليار م ٣ وبينما تظل الموارد المائية المتاحة ثابتة ترتفع الاحتياجات الى ١٠٣,٢٥ مليار متر مكعب وينخفض نصيب الفرد من الموارد الى ٦٣٧ مترا مكعبا وهو اقل من حد الاستقرار المائى بـ ٢٦٣ مترا مكعبا وتظهر الفجوة ناتجا سلبيا قدره ٢٩,٢٠ مليار متر مكعب.

ولا يعنى ذلك أننا فى حاجة لمواجهة اثيوبيا عسكريا كما تؤكد بعض التقارير الأمريكية للسناريوهات المستقبلية للصراع على المياه فى المنطقة والتى افترضت صراعا مسلحا قادما بين مصر واثيوبيا.

وكان الرئيس الراحل انور السادات رغم جنوحه الدائم للسلام يقول ان اكتوبر آخر الحروب ولن نعود للحرب ابدا الا بسبب المياه.

وبقى ما يطالب به د. عبد الملك عودة أستاذ العلوم السياسية من تكثيف الجهود المصرية الدبلوماسية لاعادة صياغة مستقبل المياه وتهيئة جو من الاستقرار والمودة بين شعوب الحوض خاصة وأن النيل يشكل لمصر عصب الحياة!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية